الأهرام

المصدر :

التاريخ :

# اسرائيل استنزفت قطاع غزة

## نحتاج إلى مساعدات مالية ضخمة لاعادة البنية الأساسية !

القاهرة / احمد سيد احمد

منذ ان تم الاعلان عن اتفاق غزة ـ اريحا ـ والاجتماعات المكثفة بين خبراء الاقتصاد في كل من مصر والمجموعة الاوروبية والفلسطينيين مستمرة لبحث تمويل عمليات نقل قطاع غزة ـ واريحا من تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة الى حكومة الحكم الذاتي .

واكدت مصادر فلسطينية بالقاهرة انه تم تشكيل عدة لجان مشتركة لتمويل ونقل سلطات الحكم للفلسطينيين . اللجنة الاولى تتولى الجانب السياسي واللجنة الثانية لتنظيم وتدريب وتسهيل دخول قوات الشرطة الفلسطينية اما اللجنة الثالثة فتتولى الجانب الاقتصادي وتوفير التمويل اللازم لهذا الاتفاق .

وتاكد العديد من الدوائر الاقتصادية ان قطاع غزة يعاني من نقص حاد في جميع الخدمات والمرافق وان القيادة الفلسطينية سترث عبئا ثقيلا يستلزم مساعدات مالية دولية . فعلى الرغم من ان قطاع غزة يتمتع بحدود مشتركة مع مصر وميناء واراضي زراعية الا ان سلطات الاحتلال استقلت قطاع غزة من كافة النواحي الاقتصادية والزراعية وفرضت اسرائيل حصارا على دخول العمالة الفلسطينية الى الاراضي المحتلة ومنع انشاء اي مشروعات فلسطينية تنموية جديدة واستنزاف الثروات المائية للقطاع .

### الوضع المائي في قطاع غزة

يعتمد قطاع غزة على المياه الجوفية ويقدر انتاج الآبار الارتوازية في القطاع بحوالي ١١٥ مليون متر مكعب سنويا منها ٢٩ مليون متر مكعب للاستهلاك المنزلي والصناعي و٦٦ مليون مكعب للزراعة و٢٠ مليون متر مكعب لاستهلاك المستوطنات اليهودية في قطاع غزة فقط . وتقدير كميات الامطار وجريان المياه السطحية التي تصل الى القطاع بحوالي ٦٠ مليون متر مكعب سنويا اي ان الفرق يبين عجزا في كميات المياه اللازمة للقطاع مقداره ٥٥ مليون متر مكعب يستنزف من احتياطي المياه الجوفية مما ادى الى تدهور نوعية المياه بزيادة ملوحتها وتسرب مياه البحر اليها

وقد ادى هذا بدوره الى تدهور الانتاج الزراعي وخاصة انتاج الحمضيات التي تعتبر المحصول الرئيسي لقطاع غزة وبدات سلطات الاحتلال عمليات استنزاف موارد المياه في القطاع منذ بداية الاحتلال عام ١٩٦٧م حيث اعتمدت سلطات الاحتلال استراتيجية تهدف الى تطوير كفاءة استغلال الموارد المائية وتمكين المستوطنات من استنزاف اكبر كمية من المخزون المائي والسعي الى عرقلة اي مشروع عربي لاستغلال الموارد المائية في قطاع غزة كما حددت سلطات الاحتلال الاستهلاك المنزلي للمواطن الفلسطيني بـ ٤٠ متر مكعب سنويا بينما منحت المستوطنين اليهود في القطاع ١٠٠ متر مكعب سنويا حسب الاحصاءات التي توفرت للجنة الدولية لممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف عام ١٩٨٠ على ان الاحصاءات الحديثة تشير الى استهلاك المواطن الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف عام ١٩٨٠ على ان الاحصاءات الحديثة تشير الى استهلاك المواطن الفلسطيني من المياه لا يتعدى ١٥ مترا مكعبا سنويا وتظهر هذه البيانات مدى السياسة الاسرائيلية التي كانت متبعة في قطاع غزة .

واكدت تقارير الجامعة العربية ان سلطات الاحتلال قامت بتدمير ٤٦٠ بئرا من اصل ٧٢٠ بئرا كانت موجودة قبل عام ١٩٦٧ كما منعت هذه السلطات حفر الآبار لاغراض الري اما الآبار الارتوازية التي تم حفرها للاستغلال المنزلي فلا يتجاوز عمقها ٦٠ مترا بينما وصل عمق الآبار التي قام المستوطنون بحفرها في الضفة الغربية وقطاع غزة الى اكثر من ٦٠٠ متر مما ادى الى نضوب آبار قطاع غزة حيث اصبح ٥٠٪ من آبار القطاع غير صالحة للاستخدام البشري ومعظمها غير صالح للري بسبب ارتفاع الملوحة فيها

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية